الخيار اللاعقلاني

مفهومًا تفسيريًا لظاهرة الانتقام في السياسة

نايف بن نهار

الخيار اللاعقلاني

مفهومًا تفسيريًا لظاهرة الانتقام في السياسة

نايف بن نهار

مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث

العنوان: الخيار اللاعقلاني: مفهومًا تفسيريًا لظاهرة الانتقام في السياسة

المؤلف: نايف بن نهار

السنة: 2026

مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث

الدوحة – قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

تمهيد 8

مفهوم العقلانية وأصالتها في السلوك الإنساني 12

الخيار العقلاني: أزمة تفسير أم أزمة تعميم؟ 17

مفهوم الخيار اللاعقلاني 20

الخيار اللاعقلاني بوصفه ظاهرة طبيعية 22

الانتقام دافعًا للخيار اللاعقلاني 24

هل الانتقام سلوك عقلاني؟ 28

موقف الإسلام من الانتقام 30

نماذج سياسية على الخيار اللاعقلاني 34

الخاتمة 40

المصادر 42

تمهيد

منذ عدة سنوات وأنا شديد المراقبة لحالات الانتقام في سلوكيات الأفراد، أتأمل في دوافعها ومستوياتها، وكيفية تفاعل الناس مع تبعات الانتقام وتحمّلهم لآثارها، ومؤخرًا أصبحت منشغلاً بالتفكير في مدى عقلانية الانتقام في ضوء جدلية الحسابات العقلية والإكراهات النفسية.

لكن هذه الأفكار التي شغلت عقلي لم تكن تتجاوز دوائر الأفراد في الحقل الاجتماعي وعلاقاته البسيطة، كالانتقام بين الأصدقاء أو الأزواج أو الشركاء التجاريين أو المسؤولين في ضوء التنافس الوظيفي ونحو ذلك. لكن في مارس 2024 حصلت حادثة لافتة، وهي أن حزب العدالة والتنمية في تركيا خسر الانتخابات البلدية التي انتصر فيها حزب الشعب الجمهوري بنسبة 37٪، وهو ما لم يحصل عليه منذ أكثر من عقدين.

لم يكن اللافت هنا خسارة حزب العدالة والتنمية، وإنما اللافت هو أن أحد أسباب هذه الخسارة يعود إلى فكرة الانتقام، فقد أراد بعض أفراد القاعدة الانتخابية لحزب العدالة الانتقام من موقفه من إبادة غزة، فاختاروا مقاطعة الانتخابات رغم علمهم بطبيعة الضرر الذي سيلحق بهم نتيجة هذا الخيار.

هنا بدأت ألتفت إلى الانتقام كظاهرة في الاجتماع السياسي، لكنه انتقام يبدو مختلفًا عن انتقام الأفراد، فإذا كان الانتقام الفردي ناشئًا عن ضرر شخصي فإن الانتقام العام (أو الانتقام السياسي) ناشئ عن ضرر عام، ضررٍ متعلق بمصلحة عامة تتجاوز دوائر الفرد البسيطة.

ثم جاء مثال أكثر وضوحًا في الانتقام العام، وهو بعض من مسلمي أمريكا لدونالد ترمب انتقامًا من موقف كامالا هاريس من إبادة غزة، مع علمهم أن ترمب أشرس خصومةً للمسلمين وأسوأ تأويلاً.

ثم بعد ذلك بدأت أمد النظر في ظاهرة الانتقام السياسي فوجدتها في مساحات كثيرة:

– منها مساحة تجارب المراحل الانتقالية، فحين يصل نظام جديد إلى السلطة نتيجة ثورة أو صراع فإن شعار الانتقام من النظام القديم ورموزه يكون هو السائد. وهنا تبرز فكرة العدالة الانتقالية شعارًا لتقليل منسوب الانتقام وعقلنته في الوعي المجتمعي بما يسمح بتحوّل سلس في مسار الدولة، كما فعل ذلك نيلسون مانديلا حين شكّل لجنة الحقيقة والمصالحة التي ضمنت وجود المحاسبة النزيهة بعيدًا عن منطق التشفي والانتقام، وهذا ما سمح لجنوب أفريقيا بتجنب الحرب الأهلية.

– ومن مساحات الانتقام العام الثورات الشعبية، لا سيما تلك التي يكون دافعها الانتقام العاجل من إهدار السلطة لمكسب معين حتى لو أدى ذلك إلى حرق مكاسب أكبر.

– ومن مساحات الانتقام العام التحالفات الدولية، فقد تنضم دول إلى كتل معينة انتقامًا من كُتل أخرى، لا إيمانًا بجدوى الانضمام. وقد تنصرف دول عن تحالفاتها التقليدية بدافع الانتقام كذلك، وهو ما يمكن رؤية بوادره مع بعض صناع القرار الضائقين ذرعًا بما يفعله الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الذي يتعمد إيذاء كثير منهم بالإهانة المباشرة المتكررة، وهو ما ينشئ رغبة لديهم بإعادة تقييم علاقتهم بالولايات المتحدة ليس بناء على الحسابات العقلية، بل بناء على حسابات الانتقام وحدها.

ومع تكرار ظاهرة الانتقام العام وتعدد مساحاتها ودوائرها، بدأتُ أفكر في علاقتها بمفهوم «العقلانية»، إذ تفترض العلوم الاجتماعية عقلانية الفاعل في خياراته، لكن في ظاهرة الانتقام العام نجد الفاعل يعترف بأنه يتحرك وفقًا لحسابات غير عقلانية، فهو يصرّح بنفسه أنه يتعمّد إيقاع الضرر بذاته أو بجماعته رغبةً في التشفي والانتقام، وهذا

مخالف لافتراضات الخيار العقلاني القائم على تضخيم المصالح وتقليل المضار، فكيف نفسّر ذلك؟

هنا يأتي ما يمكن تسميته «الخيار اللاعقلاني» ليملأ الفراغ التفسيري لسلوك الفاعلين، والخيار اللاعقلاني يمكن تعريفه بأنه **الخيار الذي يقصده الفاعل لتحقيق انتصار رمزي يخالف مصلحته بدافع الانتقام.**

ولا تقدم هذه الورقة الخيار اللاعقلاني بديلاً عن الخيار العقلاني، بل متممًا له في عملية التحليل والتنبؤ، فهو يأتي في سياق استكمالي لا استبدالي، فما دام الواقع يثبت أن الخيار اللاعقلاني سلوك متكرر فهذا يقتضي دمجه بالخيار العقلاني ليكونا بمجموعهما محددًا لتحليل سلوك الفاعل، **فمن العقلانية أن تكون اللاعقلانية جزءًا من الحسابات العقلانية** عند صناع القرار وعموم الباحثين في تحليل سلوك الفاعلين.

وفكرة الخيار اللاعقلاني تقوم على التمييز بين التفكير المنطقي والتفكير الواقعي على حد تعبير دوركايم، أو بين العقل والخبرة بلغة ديفيد هيوم، والذي يقول ناصحًا الكتبة في الشأن السياسي: «لا شيء أكثر فائدة للذين يكتبون في السياسة من التمييز بين العقل والخبرة».[1]

وهذه النصيحة التي أبداها هيوم ــوهي غاية في العمقــ إذا أخذنا بها فإن النتيجة هي أن نأخذ الخيار اللاعقلاني بعين الاعتبار؛ لأن هيوم بهذا التفريق لا يجعل الحسابات المنطقية تحتكر تفسير السلوك الإنساني، فالتجربة قد تخبرنا بما لم يخبرنا به الحساب المنطقي، إذ النظر إلى السلوك الإنساني على أنه نتيجة حتمية لخيار عقلاني يضخّم منافعه ويقلل

1) هيوم، مبحث في الفاهمة البشرية، ترجمة موسى وهبة، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2008، ص71.

خسائره هو أمر يخالف معطيات الواقع، وهذا هو منطلق التفكير في «الخيار اللاعقلاني».

ولذلك مفهوم الخيار اللاعقلاني هو محاولة للفت انتباه دارسي سلوك الفاعل الاجتماعي إلى ضرورة أخذه بعين الاعتبار جنبًا إلى جنب مع الخيار العقلاني في استشراف الظواهر والقرارات، فكما أن الفاعل الاجتماعي يختار الخيار العقلاني فهو كذلك يختار الخيار اللاعقلاني، وكما أنه يفكر بعقله كثيرًا فإنه يفكر بعاطفته أحيانًا، ولذلك يجب الالتفات إلى الخيارات غير العقلية بوصفها احتمالات عقلية معتبرة أثبت الواقع تكرارها.

وقد كانت النية ابتداءً أن تخرج هذه الفكرة في كتاب، لكن مع مرور الوقت أدركتُ أني لن أنجز هذه المهمة لا سيما مع تزاحم الانشغالات البحثية التي تنتمي لحقول معرفية أخرى، فاقتنعت بالاكتفاء بهذه الورقة التي هي أقرب ما تكون لورقة مفاهيمية con-cept paper من أن تكون بحثًا تامًا، إذ ليس الغرض استيفاء الحديث عن فكرة الخيار اللاعقلاني بكل تفاصيلها، وإنما الغرض الزج بها في دوائر البحث العلمي، لتنالها أيدي النقد والتقويم فتأخذ حظها من التراكم المعرفي.

مفهوم العقلانية وأصالتها في السلوك الإنساني

مهما اختلفت تعريفات الباحثين للعقلانية فإنها تتمحور حول تضخيم الفاعل لمصالحه وتقليل خسائره، فسواء قلنا إن العقلانية هي ما يقوم على «تحقيق أكبر قدر من السعادة وتقليل التعاسة» كما قال ستيورات ميل،[2] أو قلنا إنها «العمل الموجه نحو النتائج المضخمة للمصالح» على حد تعبير جون إلستر Jon Elster ،[3] أو قلنا غير ذلك من التعريفات.

في كل الحالات فإن العقلانية في مختلف تعريفاتها واتجاهاتها لا تخرج عن فكرة تضخيم المصالح وتقليل الضرر، والاختلاف ليس في تعريف العقلانية، بل في تعريف مفردات تعريفها، فإذا كانت العقلانية هي تضخيم المصالح وتقليل الضرر، فما تعريف المصلحة وما تعريف الضرر؟ هنا تحديدًا ستفترق طرق الأيدلوجيات والاتجاهات.

لكن هذا الجدل لا يعنينا في هذا البحث؛ لأننا نحيل تعريف مفردات العقلانية إلى الفاعل نفسه، فالعقلانية التي نعنيها هي العقلانية التي يحدد الفاعل نفسه أنها عقلانية، وهذا ما سنوضحه عند الحديث عن الخيار اللاعقلاني.

إذن العقلانية هي سعي الفاعل لتضخيم مصالحه وتقليل مضاره، وهي خيار أصيل في السلوك الإنساني، أي إن الإنسان بطبيعته يسعى لتضخيم مصالحه وتقليل مضاره، وارتكاز الفاعل الاجتماعي على العقلانية_ على الأقل بحسب تصوّر الفاعل نفسه للعقلانية_ هو أمر طبيعي. وهذا ما نجده واضحًا في القرآن الذي يصف الإنسان بقوله {وإنه لحب الخير لشديد}؛ أي إن الإنسان معلق تعلقًا شديدًا بمصالحه، وهذا

2) يُنظر الفصل الثاني من كتاب: جون ستيوارت ميل، النفعية، ترجمة سعاد شاهرلي حرار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3) Jon Elster, "Social Norms and Economic Theory," *Journal of Economic Perspectives* 3, no. 4 (November 1, 1989): 99–117, https://doi.org/10.1257/jep.3.4.99 . P.99-100.

عين الافتراض الذي تتأسس عليه نظرية الخيار العقلاني، أعني فرضية المصلحة الذاتية self-regarding interest.

وقد تحدث قديمًا آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أن اندفاع الناس تجاه مصالحهم وتضخيم منافعهم إنما يعود إلى «حبهم لذاتهم».[4] وتحدث آخرون عن فكرة الأمثلية optimality التي ترى أن الأفراد يختارون الممارسات الأمثل – التي تعظّم مصالحهم – من بين البدائل المتاحة وذلك في ظل قيود معلوماتية تفرضها البيئة التي يتفاعلون من خلالها.[5]

العقلانية منطلقًا للتحليل في العلوم الاجتماعية

إذن العقلانية سلوك طبيعي، على الأقل بحسب تصوّر الفاعل نفسه للعقلانية، ولأن العقلانية هي الخيار الأصيل فإن افتراضها في سلوك الفاعل الاجتماعي هو الأساس الذي ترتكز عليه العلوم الاجتماعية بما يجعلها قادرة على «التوقع العقلاني» لسلوك الفاعل ودراسته.[6] فالعلوم الاجتماعية باختلاف فروعها تنطلق من فرضية أن الفاعل سيرجح الخيار الأكثر نفعًا والأقل ضررًا، وأكثر ما يتجلى ذلك في حقلي السياسة والاقتصاد.

ويمكن رصد تنامي حضور العقلانية من خلال حالة التقارب المتزايد بين حقلي السياسة والاقتصاد، باعتبار أن الفرد يفكّر بطريقة متشابهة في حقلي السياسة والاقتصاد. فلو عدنا إلى الوراء سنجد العقلانية حضرت ابتداء في سياق الحروب الكارثية التي قادها

4) آدم سميث، ثروة الأمم. تقديم وتحرير د. جمال عبدالشافي، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2021. ص21–22.

5) Michael I. Ogu, "Rational Choice Theory : Assumptions , Strenghts , and Greatest Weaknesses in Application Outside the Western Milieu Context," *Nigerian Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review* 1, no. 3 (February 2013): 90–99, https://doi.org/10.12816/0003628. P.93

6) أوغست كونت، دروس في الفلسفة الوضعية، ترجمة نبيل أبو صعب (دمشق، دار الفرقد، ط1، 2020) ج4، ص 170.

لويس الرابع عشر، والتي أثارت أسئلة حول مدى فاعلية العقل في ضبط سلوكيات الفاعلين ضبطًا راشدًا في المجال الدولي.[7]

وتطور الأمر في القرن التاسع عشر حين سعى مجموعة من الفلاسفة إلى الخروج بمنهج يقدم معيارًا موضوعيًا لما كان يعرف بـ «علم الحكم/ الحكومة» science of government والذي يمكن من خلاله تمكين صناع السياسات من تنفيذ سياساتهم بما يحقق المنافع الأقصى لأكبر عدد من الأفراد.[8]

وتصاعد حضور الخيار العقلاني في خمسينات المئوية الماضية في سياق الثورة السلوكية وبروز تيار جديد يسعى لتقمص النموذج المعرفي للعلوم الطبيعية في الحقل السياسي، بل وتحدث بعضهم _ كهارولد لاسويل وكوينسي رايت_ عن أن العقل البشري يملك القدرة على تفسير العلاقات الدولية بالمنوال نفسه الذي ينتهجه حقل الاقتصاد.[9] وكان الأمر أكثر وضوحًا مع الفيلسوف الاقتصادي أنتوني داونز الذي حاول تطبيق نظرية الخيار العقلاني في سياق السلوك الانتخابي والمنافسة الحزبية؛ فقد رأى أنّ الناخب فاعل عقلاني يفاضل بين جملة من البدائل المتاحة وفق حسابات قائمة على تحقيق أقصى منفعة وتقليل التكلفة.[10]

---

7) Miles Kahler, "Rationality in International Relations," *International Organization* 52, no. 4 (1998): 919–41, https://doi.org/10.1162/002081898550680

8) Álvaro Martín, "Reflecting on Rational Choice Theory," *Journal of Economics & Management Research*, December 31, 2021, 1–3, https://doi.org/10.47363/jesmr/2021(2)145

9) Miles Kahler, "Rationality in International Relations," *International Organization* 52, no. 4 (1998): 919–41, https://doi.org/10.1162/002081898550680

10) See, Anthony Downs, "An Economic Theory of Political Action in a Democracy," *Journal of Political Economy* 65, no. 2 (April 1957): 135–50, https://doi.org/10.1086/257897

ويمكن أن نقول إنه مع جيمس بوكانان وغوردون تولوك تم تدشين تيار متقدم في حضور العقلانية في الحقل السياسي، حين قدما عملهما «حساب التفاوض: الأسس المنطقية للديمقراطية الدستورية» مرتكزين على تحليل السلوك السياسي والمؤسسي ضمن أساليب اقتصادية وأطر سياسية،[11] ومنطلقهما في ذلك أن الفرد يسعى لتعظيم منافعه في المجال السياسي والاقتصادي، فالناخب والزبون يتشاركان نفس الفعل سواء في العملية الانتخابية أو في السوق؛ كلاهما يقوم بحساب تكاليف ومنافع خياره من بين البدائل المتاحة.[12]

ومهما يكن من أمر، فإن هناك نزعة واسعة في الأدبيات السياسية لتقمّص الأساليب الاقتصادية في التحليل السياسي، حتى وصل الأمر بالمنظر الواقعي الجديد كينيث وولتز لبناء نظرية للسياسة الدولية مستقاة من الاقتصاد الجزئي؛ فهو يرى أنّ آلية عمل النظام الدولي أشبه ما تكون بآلية عمل الشركات في الاقتصادات المحلية من حيث طبيعة مصالح الفاعلين المتمثلة في البقاء وتعظيم النفع.[13]

وقد ذكر ديفيد باتريك أنّ معظم التنظير في السياسة الدولية يقوم على فكرة الإنسان الاقتصادي homo Economo، الذي يتحرك حينما تكون المكاسب أكبر من التكلفة.[14]

11) James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent, Logical Foundations of Constitutional Democracy*, 1962.

12) Michael I. Ogu, "Rational Choice Theory : Assumptions , Strenghts , and Greatest Weaknesses in Application Outside the Western Milieu Context," *Nigerian Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review* 1, no. 3 (February 2013): 90–99, https://doi.org/10.12816/0003628

13) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Addison-Wesley, 1979). P.93

14) ديفيد باتريك، علم النفس السياسي. ترجمة ياسمين حداد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص219.

هذه النزعة الاقتصادية الواسعة في التحليل السياسي هي تمظهر مباشر _ وإن كان مبالغًا فيه_ للإيمان الراسخ بعقلانية خيارات الفاعلين بمختلف مستوياتهم. وإذا كان الخيار العقلاني خيارًا أصيلاً طبيعيًا كما سبق، فإن **هذه الورقة لا تستشكل أصالة الخيار العقلاني في سلوك الإنسان، ولكنها تستشكل اختزال الدافع الإنساني فيه**، فصحيحٌ أنّ الفاعل يتحرك وفقًا لخيارات عقلانية، لكنه ليس من الصواب القول إنه لا يتحرك إلا وفقًا لها، وهذا ما يقودنا إلى المبحث الآتي.

الخيار العقلاني: أزمة تفسير أم أزمة تعميم؟

تعرضت نظرية الخيار العقلاني لانتقادات كثيرة معروفة في الأدبيات السياسية والاقتصادية وغيرها، لكن اللافت أن **هذه الانتقادات لا تتعلق بتعميم العقلانية، وإنما تتعلق بتفسير العقلانية**، فهي لا تكاد تتعرض إلى الفراغ الذي أحدثه غياب الخيار اللاعقلاني في معادلة التحليل، وإنما اتجهت إلى إشكالية اختزال العقلانية في التفسير الاقتصادي المادي دون اعتبار كافٍ للدوافع الاجتماعية والثقافية والنفسية.[15]

– فمثلاً رأى روبرت كيوهان أن الفاعل غير قادر على تحقيق أقصى قدر من المنفعة دائمًا؛ لأن قدرات الفرد على استخدام كافة المعلومات والبدائل المتاحة وتقييمها قبل اتخاذ القرار هي قدرات ضئيلة، ولذلك اقترح روبرت كيوهان فكرة «العقلانية المقيدة» أو «العقلانية المحدودة».[16]

– وينتقد آخرون الخيار العقلاني بأن طبيعة صناعة السياسة الخارجية _ لا سيما في ظل بيئة دولية ضاغطة تتضاءل فيها المعلومات_ كثيرًا ما تؤدي إلى لجوء الفاعل إلى التحيزات المعرفية المسبقة، إما بمقتضى السهولة أو بمقتضى ندرة الوقت. هذا علاوةً على إشكال سوء الإدراك الذي قد يعتري صانع القرار فيؤدي إلى انحرافه عن الواقع فيقلل من منسوب العقلانية لديه، وفي هذا السياق يقترح الأمريكي روبرت جيرفس على صناع القرار أن يزيدوا من سعيهم لإدراك بيئاتهم الدولية، واعتبار طبيعة إدراك الفاعلين الآخرين للبيئة،

15) See, Robert W. Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory," *Millennium: Journal of International Studies* 10, no. 2 (June 1981): 126–55, https://doi.org/10.1177/03058298810100020501

16) Robert Owen Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1984). chapter 7.

والوعي بسوء الإدراك الذي قد ينجم عن عواطف الفاعلين وتحيزاتهم المعرفية المسبقة.[17]

وبناءً على افتراضات جيرفس سعى الباحثون إلى محاولة فهم هذه التحيزات التي قد يقع فيها الفاعلون، والتي من بينها ما يعرف بـ «التحيز التأكيدي» confirmation bias الذي يشير إلى ميل صانعي القرار للبحث عن المعلومات الداعمة للمعتقدات السابقة التي يحملونها وفي الوقت نفسه تجاهلهم للمعلومات المتناقضة مع ما يحملونه من معتقدات.[18] أو تلك التحيزات النابعة من ضغوط جماعية، وهي التحيزات التي عالجها علم النفس السياسي والاجتماعي وتبحث في صنع القرار إبّان الأزمات، ومنها مفهوم «التفكير الجمعي» الذي عرّفه عالم النفس الاجتماعي إرفينغ جانيس في كتابه ذائع الصيت «ضحايا التفكير الجمعي» – المنشور في عام 1972 – بأنه: «عملية تؤدي بالجماعة إلى الوصول إلى إجماع متسرع أو سابق لأوانه، وتغلق الباب على نفسها عن أي أفكار تأتي من الخارج».[19]

– وانتقد آخرون التيار العقلاني لتجاهله الدور الذي تلعبه الانفعالات في صنع القرار؛ حيث عادة ما تستدعي المسائل السياسية أفكارًا «ساخنة» تتراوح بين الكره، والإعجاب، والذنب، والعار، والغضب. ويعد مجال السلوك الانتخابي وعلى وجه التحديد أعمال

17) Robert, Jervis. *Perception and Misperception in International Politics: New Edition*. REV-Revised. Princeton University Press, 1976. https://doi.org/10.2307/j.ctvc77bx3.

18) Alex Mintz and Karl DeRouen Jr. "Biases in Decision Making." Chapter. In *Understanding Foreign Policy Decision Making*, 38–54. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

19) See, Irving L. Janis, *Victims of Groupthink; a Psychological Study of Foreign-Policy Decisions and Fiascoes by Irving L. Janis* (Boston: Houghton, Mifflin, 1972).

جورج ماركوس[20] مدخلًا مطروقًا فيما يتعلق بهذه الانفعالات، وكذلك أعمال آنغوس كامبل وآخرون حول الناخب الأمريكي، والذي جادلوا من خلاله بأن الناخبين يطورون رابطة عاطفية طويلة الأمد مع الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها.[21]

هذه نماذج من الانتقادات التي نالت نظرية الخيار العقلاني، وكما هو واضح، لا تتعلق هذه الانتقادات بفكرة احتكار العقلانية لمساحة تحليل دوافع سلوك الفاعل، وإنما تتعلق بمعضلة اختزال تفسير العقلانية في البُعد الاقتصادي، ولذلك هي لا تسد الثغرة التي تحاول هذه الورقة سدها.

ففي هذه الورقة لا نناقش ضيق العقلانية، بل من غيابها، فصحيح أن التيار العقلاني ضيّق مفهوم العقلانية حين فسّرها تفسيرًا اقتصاديًا، لكن توسيع العقلانية بما يشمل المعايير الثقافية والاجتماعية الأخرى _ كما يرغب بذلك البنائيون الاجتماعيون[22] _ لا يحل أزمة الفراغ التفسيري للسلوك غير العقلاني عند الفاعلين.

---

20) ديفيد باتريك، علم النفس السياسي. ترجمة ياسمين حداد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص219.

21) See, Angus Campbell, et al. *The American Voter* (New York: J. Wiley & Sons, 1960).

22) رغم أن مقترحات التيار الاجتماعي تأتي في سياق تكاملي يهدف إلى توسيع عدسة التحليل بعيدًا عن ضيق وقتور النماذج العقلانية، فإن كثيرين يعدّون ضم المعايير والهويات لحيز التحليل بمثابة هجوم مباشر على النماذج العقلانية السائدة، كاعتراضهم على تعامل التيار العقلاني مع تفضيلات الفاعلين باعتبارها خارجية وفردية، وليست ذاتية وجمعية؛ وبالتركيز على هذه الأخيرة _أعني الجمعية_ يرى كينيث آرو أن قواعد اللعبة المتعلقة بالتفاعلات الاستراتيجية في نظرية المباريات هي معرفة اجتماعية يصعب اختزالها في افتراضات فردية مسبقة حول الفاعلين.
Kenneth J Arrow. "Methodological Individualism and Social Knowledge." *The American Economic Review* 84, no. 2 (1994): 1–9. http://www.jstor.org/stable/2117792. P.5.

مفهوم الخيار اللاعقلاني

يمكن تعريف الخيار اللاعقلاني بأنه الخيار الذي يقصده الفاعل لتحقيق انتصار رمزي يخالف مصلحته بدافع الانتقام. وهذا التعريف يبيّن أن للخيار غير العقلاني أربع ركائز:

الركيزة الأولى: الوعي بعدم عقلانية الخيار، فالفاعل لا يتخذه جهلاً أو سهوًا، وإنما يعمد لذلك عمدًا.

الركيزة الثانية: مخالفة مصلحة الفاعل، فهو يقتضي اختيار ما يوقع الضرر بالفاعل بإقرار الفاعل نفسه.

الركيزة الثالثة: الرغبة بتحقيق انتصار رمزي، فليس هناك غاية أخرى من وراء اتخاذ القرار سوى تحقيق انتصار رمزي يتمثّل في التشفّي والإنكاء بالمنتقم منه.

الركيزة الرابعة: دافعية الانتقام، فالفاعل لا يتخذه كبرًا أو حسدًا أو غير ذلك من الدوافع التي ينشأ عنها الخيار اللاعقلاني.

هذه الركائز الأربع تشكّل بمجموعها مفهوم الخيار اللاعقلاني، وهذه الركائز تجعل الخيار اللاعقلاني حكمًا موضوعيًا وليس نسبيًا، فقد ذكرنا سابقًا أن العقلانية لا تواجه مأزقًا في تعريفها، فهي تتمحور حول فكرة تضخيم الفاعل لمصالحه وتقليل مضاره، ولكن العقلانية تواجه مأزقًا في تحديد مصاديق العقلانية، فإذا كانت العقلانية هي تضخيم المصلحة، فالسؤال: وما المصلحة أساسًا؟

إن المصلحة التي تشكّل دافعًا لسلوك الفاعل هي في حقيقتها مفهوم نسبي لا يمكن تعميمه؛ لأنه ينشأ غالبًا من السياق الثقافي الذي يعيش فيه الإنسان أو التفضيلات

الشخصية. فمن الناس من يفسّر المصلحة تفسيرًا اقتصاديًا صرفًا، ومنهم من يفسّرها تفسيرًا دينيًا، ومنهم من يفسّرها تفسيرًا ثقافيًا، ومنهم من يفسرها تفسيرًا اجتماعيًا (كالمكانة)، ومنهم من يفسّرها تفسيرًا مركبًا من عدة عوامل، هذا علاوةً على أن المصالح نفسها تتفاوت أوزانها من سياق لآخر بما يعقّد حساباتها.

وإذا كانت المصلحة التي تعد معيارًا للعقلانية أمرًا نسبيًا فهذا يجعل العقلانية نفسها مفهومًا نسبيًا، لكن نسبيّة العقلانية لن تشكّل عائقًا في سياق هذا البحث؛ لأننا سوف نحيل مهمة تعريفها إلى الفاعل نفسه، وسنعوّل على تقييمه هو لما هو عقلاني وما ليس بعقلاني. وعليه، فإننا نقصد بمفردة «اللاعقلانية» هنا **تعمّد الفاعل إيقاع الضرر بذاته،** فالفاعل نفسه يمتلك وعيًا ذاتيًا بعدم عقلانية خياره، لكنه يصرُّ عليه لدافع محفّز دفعه لذلك.

ولأن اللاعقلانية هنا سلوك واعٍ من الفاعل نفسه، فهو إذن حكم موضوعي وليس نسبيًا؛ لأننا لا نحكم على سلوك الفاعل بناءً على تصورات خارجية، بل بناءً على تصوّر الفاعل الاجتماعي نفسه. فمثلاً الناخب التركي المؤيد لحزب العدالة والتنمية حين يكون غاضبًا من موقف الحزب من إبادة غزة، فإنه يدرك أن تصويته لخصوم الحزب يضره أكثر مما ينفعه، لكنه يذهب إلى هذا الخيار ليس بناء على حسابات عقلانية تقتضي تضخيم مصالحه، ولكن بناءً على رغبة انتقامٍ حادة، فهو ضرر يوقعه الفاعل بذاته عمدًا وقصدًا بمقتضى دافع نفسي طارئ، وهو دافع الانتقام.

الخيار اللاعقلاني بوصفه ظاهرة طبيعية

ربما يُفهم من مصطلح «الخيار اللاعقلاني» أن الحديث هنا عن ظاهرة غير طبيعية، والواقع أن الخيار اللاعقلاني ظاهرة طبيعية، والمقصود بالطبيعي هنا الطبيعي بالمعنى الدوركايمي، فقد وصف دوركايم الجريمة بأنها ظاهرة طبيعية،[23] **ولا يعني ذلك الحكم بصحتها، بل بحتميّة وجودها**، فكون الجريمة حاضرة في كل المجتمعات الإنسانية طوال التاريخ هذا يدل على أنها ظاهرة طبيعية، فالطبيعي هنا بمعنى العادي Normal الذي جرت العادة بوجوده.

وهكذا هي ظاهرة الخيار اللاعقلاني، **حضورها ليس غالبًا، لكنه ليس غائبًا**. ولذلك هي ظاهرة طبيعية لا يستنكرها الناس في كل المجتمعات الإنسانية، نعم ربما يرفضونها، ولكنهم يدركون حتمية وقوعها. ويعزز أنَّ وجود الخيار اللاعقلاني في الحياة الإنسانية ظاهرة طبيعية أن «أهواء البشر هي عمومًا أقوى من عقولهم»[24] على حد تعبير توماس هوبز، وأن «العقل ليس له سلطة إلا عند فئة قليلة من المثقفين، أما عموم الناس فتحكمها الأهواء».[25]

وإذا كان عموم الناس تحكمها الأهواء، والخيار اللاعقلاني يعبر عن الهوى والحسابات النفسية التي تحركها مشاعر الانتقام أكثر من تعبيره عن الحسابات العقلية، فإن الناتج عن هاتين المقدمتين أن الخيار اللاعقلاني خيار طبيعي.

---

23) See, Emile Durkheim, *The Rules of Sociological Method*. Translated by W.D. Halls, The Free Press. 1982.

24) توماس هوبز، **اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، (بيروت: دار الفارابي، 2011). ص196.

25) جون ستيوارت ميل، **استعباد النساء**، تحرير ياسر شعبان (القاهرة: دار كنوز، ط1). ص12.

ولأن الخيار اللاعقلاني ظاهرة طبيعية فإننا نجد القرآن يعتني بها ويضعها ضمن الحسابات والاعتبارات، فعلى سبيل المثال يقول الله تعالى: {ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك}.[26] هنا يحذر القرآن النبيَّ صلى الله عليه وسلم بأن الصحابة رضوان الله عليهم ربما يلجأون إلى خيار لا يبدو عقلانيًا، وهو الانفضاض عن النبي رغم علمهم بخطأ مثل هذا الموقف لو اتخذوه، لكن هذا ما سيقتضيه دافع الانتقام من سلوك الفظاظة التي افترضتها الآية.

ولأن الخيار اللاعقلاني ظاهرة طبيعية فهي حاضرة في مختلف مجالات الحياة، ففي المجال الاجتماعي مثلاً نجد بعض المتخاصمين يدفع مبالغ طائلة لمكاتب المحاماة كي ينتقم من خصمه، فهو يدرك أنه يخسر كثيرًا في سبيل رفع هذه الدعوى، لكنه يصر عليها كي يشفي غليله وينتقم من خصمه، وهذا يحصل كثيرًا بين الأزواج عند انفصالهم، وشركاء التجارة عند افتراقهم.

وإذا ثبت أن الخيار اللاعقلاني ظاهرة طبيعية في الاجتماع الإنساني فإن **من العقلانية اعتبار اللاعقلانية**، وأما إهمال الخيارات غير العقلانية بحجة عدم عقلانيتها فهو موقف غير عقلاني؛ لأنه إهمال لما أثبتت التجارب وقوعه عند توافر معطياته، وهذا ما يقتضي من صناع القرار الاهتمام بالخيارات غير العقلانية، ليس بعدّها سلوكًا منطقيًا، بل بعدّها سلوكًا طبيعيًا.

26) سورة آل عمران، آية 159.

الانتقام دافعًا للخيار غير العقلاني

إذا كان الخيار اللاعقلاني ينتج عن دافع الانتقام فلا بد من فهم الانتقام نفسه وطبيعته ومدى علاقته بالعقلانية، ومتى يستحيل الانتقام من رغبة إلى واقع، وهذا ما سنسعى إليه في النقاط الآتية:

مفهوم الانتقام Revenge

يمكن تعريف الانتقام بأنه إضرار الإنسان بمن أضرَّ به، حسيًا أو معنويًا. فحين يقع ضرر على الإنسان فإن تحركه لإيقاع ضرر بمن أضر به يسمى انتقامًا.

ونقترح هنا تقسيم الانتقام إلى قسمين:

الانتقام الخاص: وهذا حين يكون دافع الانتقام ضررًا فرديًا، كأن يعتدي أحد عليك أو على أحد أفراد أسرتك فتبادر بالانتقام منه،[27] أو أن يهينك امرؤ إهانة بالغة فتغضب وتنتقم منه، أو أن يخونك شريكك في التجارة فتنتقم منه، هذه كلها انتقامات خاصة؛ أي إنها متعلقة بمصالح الأفراد الخاصة.

الانتقام العام: وهذا حين يكون دافع الانتقام ضررًا عامًا؛ أي متعلق بالموقف من القضايا العامة، كانتقام المسلم الأمريكي من الحزب الديمقراطي بسبب موقفه من قضية غزة أو انتقام الشعب الإيراني من الشاه محمد رضا بسبب موقفه من الولايات المتحدة أو نحو ذلك من الشؤون والمصالح العامة.

---

27) يقول السرخسي: «لا مقصود في القتل سوى التشفي والانتقام». السرخسي، المبسوط (بيروت، دار المعرفة) ج 62، ص721.

والانتقام بنوعيه _ الخاص والعام_ **يهدف إلى التنفيس عن احتباس الألم في نفس المنتقم**، فالمرء الذي يتعرض لإهانة أو إساءة أو ضرر فإن نفسه تمتلئ غضبًا وسخطًا بما يدفعه إلى الانتقام للتنفيس عن احتباس الغضب الذي امتلأ به، ولذلك لا يرتاح المرء إلا بعد أن يرى الضرر لحق بمن أساء له، وهذا ما يفسّر لجوء كثيرين إلى وسائل متهوّرة في إيذاء من يريدون الانتقام منه.

هذا هو الهدف الأولي الذي لا ينكره المنتقمون أنفسهم، لكن هذا لا يمنع من وجود أهداف أخرى يسعى إليها الإنسان بالتوازي مع حالة التشفي وإرواء الغليل، كهدف صناعة الردع مثلاً، فالمنتقِم يهدف أحيانًا إلى جعل المنتَقم منه درسًا للآخرين فلا يتجاوزوا كما تجاوز.

كيف ينشأ الانتقام؟

ينشأ الانتقام عادةً من الشعور بالإساءة، سواء أكانت إساءة محسوسة أو معنوية، يقول ابن عاشور: «الغضب من سوء المعاملة من طباع النفس، وهو يبعث على حب الانتقام من المسيء».[28]

وإذا وقعت الإساءة فإنها تنشئ الغضب في نفس الإنسان، والغضب إن زاد فإن العرب يسمونه **غيظًا**، فقد ذكر أهل البيان أن «الغيظ غضب شديد يلازمه إرادة الانتقام».[29] ويشهد لذلك قوله تعالى: {وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ}، فالعفو عن الناس؛ أي التجاوز وترك الانتقام، جاء بعد الوصول إلى مرحلة الغيظ {والكاظمين الغيظ}.

28) ابن عاشور، التحرير والتنوير (تونس، الدار التونسية، 1984) ج24، ص2929.

29) المرجع السابق، ج4، ص67.

فالغيظ تحديدًا هو المحفّز المباشر للرغبة في الانتقام، إذ الغضب العادي ليس من شأنه أن يخلق دافعية الانتقام، وإلا لأمضى الإنسان حياته منتقمًا. ولأن الانتقام مرتبط بالغيظ فإنه يُنصح المرء عادةً بتأخير الانتقام حتى تذهب سطوة الغيظ عنه، وذلك لضمان عقلنة الانتقام إن وقع أو التخلي عنه بالكلية.

وإذا كان الغيظ هو دافع الانتقام فإن الحِلم هو مانع الانتقام، فإن الإنسان الحليم لا يبادر بالانتقام إلا نادرًا، يقول الراغب الأصفهاني «الحلم؛ وهو كفُّ النفس عن قضاء وطر الغضب».[30]

وفي جملته الأخيرة يلفتنا الراغب الأصفهاني إلى فكرة مهمة، وهي أن الانتقام شهوة من شهوات النفس، ولذلك سماها «وطر الغضب». وهذا يشير إلى بُعد الاستمتاع واللذة في سلوك الانتقام، فالمنتقم حين ينتقم ممن أساء له فإنه يجد في نفسه متعة وراحة، ولذلك يندفع الإنسان إلى الانتقام لتحقيق هذه المتعة أو على الأقل الارتياح من ضغط الألم النفسي الناتج عن إساءة المنتقم منه.

الانتقام ليس الدافع الوحيد، لكنه الدافع الموضوعي

قد يُسائلنا القارئ عن سبب الاقتصار على دافع الانتقام، في حين من الواضح أن الخيار اللاعقلاني لا ينشأ بالضرورة من الانتقام، فقد ينشأ من دوافع أخرى، كالجهل والكبر والحسد، فالمرء قد يندفع باتجاه خيار غير عقلاني نتيجة جهله بالمآل أو نتيجة حالة من الكبر أو الحسد، وقد ذكر القرآن أن كثيرًا من أهل الكتاب تبنوا الخيار اللاعقلاني بسبب الحسد {وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ

30) الراغب الأصفهاني. الذريعة الى مكارم الشريعة، تحقيق أبو اليزيد أبو زيد العجمي، القاهرة: دار السلام، 2007، ج1، ص232.

عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ}. فهم يعلمون أنه الحق، ومع ذلك تركوه بدافع الحسد.

فإذا كان للخيار العقلاني دوافع متعددة، فلماذا الاقتصار على دافع الانتقام؟

لا شك أن الانتقام ليس هو الدافع الحصري لاتخاذ الخيار اللاعقلاني، لكن حصر الأمر في دافع الانتقام يعود إلى أنَّ دافع الانتقام هو الدافع الوحيد الذي يعترف به صاحبه، فالحاسد لا يعترف بأنه يفعل ما يفعل بدافع الحسد، وإنما يسعى _ على الأقل في الظاهر_ لعقلنة سلوكه، والمتكبر والجاهل كذلك، فهما لا يصرحان بدوافعهم، بل ربما لا يعرفونها. لكن المنتقم هو الوحيد الذي يدرك دافعه ويعترف به، **وهذا الاعتراف هو الشرط الضروري الذي لا يكون الخيار غير عقلاني حكمًا موضوعيًا إلا به**، فقد ذكرنا سابقًا أننا نحيل معيار اللاعقلانية إلى الفاعل نفسه.

هل الانتقام سلوك غير عقلاني؟

حين تسمع كلمة «الانتقام» فإن المتبادر إلى الذهن عادةً أنه سلوك عاطفي غير عقلاني، لكن يمكن التفريق بين نوعين من الانتقام:

النوع الأول: الانتقام العقلاني، وهذا يتحقق حين يعتقد الفاعل أن مكسب الانتقام أكبر من ضرره.

النوع الثاني: الانتقام غير العقلاني، وهذا يتحقق حين يقر الفاعل بأنه يخسر أكثر مما يكسب في انتقامه، وهذا النوع هو المقصود بهذا البحث.

فالفاعل إن كان ينتقم وهو يدرك أن ضرر انتقامه أكبر من المكسب المتوقع حصوله فهو انتقام غير عقلاني، أما إن كان لديه مآرب ومقاصد يعتقد أنها تشكّل مكاسب أكبر من الضرر الناتج عن الانتقام فهذا انتقام عقلاني.

إذن الانتقام يكون عقلانيًا ويكون غير عقلاني، لكن اشتهر عند الناس أن الانتقام ظاهرة غير عقلانية، وهذا التصوّر ربما يعود إلى أنَّ الشائع عند الناس أن **المنتقِم لا ينتقم بحسب الذنب، بل بحسب الغضب**، فقد يكون الذنب لا يستدعي هذه العقوبة، لكن حجم الغضب في نفس المنتقم _والناتج عن خيبة أمل أو خذلان_ يجعل من النادر أن يكون الانتقام في حدود الخطأ. وقد ذكر أبو حامد الغزالي أنَّ «السفينة في ملتطم الأمواج عند اضطراب الرياح في لجة البحر أحسن حالاً وأرجى سلامة من النفس المضطربة غيظاً إذ

في السفينة من يحتال لتسكينها وتدبيرها وينظر لها ويسوسها وأما القلب فهو صاحب السفينة وقد سقطت حيلته إذا أعماه الغضب وأصمه».[31]

وقد نُقل عن كسرى أنه سئل: بم دام ملككم؟ فأجاب: «لأننا نعاقب على قدر الذنب لا على قدر الغضب».[32]

31) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج3، ص168

32) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 17، ص314

موقف الإسلام من الانتقام

حين نتتبع نصوص الوحي الإسلامي نجد الإسلام لا يمنع الانتقام، ولكن يضع له حدودًا تضمن عقلانيته، وهي تتمثل في أمرين:

الأول: تفضيل العفو؛ أي تفضيل عدم الانتقام، يقول تعالى: {ولئن صبرتم لهو خير لكم}.[33] فهذا نص صريح في تفضيل التجاوز. وكذلك يقول الله تعالى: {ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن}، يقول ابن عاشور معلقًا على الآية: «وهذا تحريض على الارتياض بهذه الخصلة بإظهار احتياجها إلى قوة عزم وشدة مراس للصبر على ترك هوى النفس في حب الانتقام».[34]

وتفضيل القرآن للعفو يزيد من مستوى عقلانية الانتقام إن حصل؛ لأن المسلم حين يسعى للانتقام لن يكون مندفعًا له؛ فهو يفعل خلاف الأفضل في تصوّره الديني.

الثاني: التماثل، يقول تعالى: {فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم}.[35] فلم يشرّع الإسلام رد الاعتداء باعتداء أكبر منه. وهذا نابع من قيمة العدل في القرآن {ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا}.[36]

والتماثل في الانتقام أمر صعب على النفس الإنسانية، فكما سبق أن المنتقم ينتقم بحسب الغضب لا الذنب، ولذلك جاء موقف القرآن حاسمًا في ضرورة أن تكون العقوبة

---

33) سورة النحل، آية 126.

34) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج24، ص294.

35) سورة البقرة، آية 194.

36) سورة المائدة، آية 8.

بحسب مستوى الخطأ لا بحسب مستوى الغضب، وهذا يرشّد الانتقام ويردّه إلى أضيق المساحات.

لكن كل ما مضى متعلق بالانتقام الخاص؛ أي الانتقام الذي يكون ردة فعل على ضرر فردي شخصي، أما الانتقام العام فلم أجد في الوحي نصًا معينًا بحقه. وقد بحثت كثيرًا في كتب التراث الإسلامي _ سواء كتب الفقهاء أو كتب الآداب والأخلاق_ لكني لم أجد من تحدث عن الانتقام العام السياسي، وإنما يقتصر حديثهم على الانتقام الفردي وما يتعلق به من أحكام شرعية ودوافع نفسية.

ومهما يكن من أمر، فإنه حتى وإن لم يتوافر نص مباشر في المسألة فإنها تندرج ضمن الأصول العامة المتعلقة بحسبة المصالح والمفاسد، كقوله تعالى {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}، فإذا كانت مفسدة الانتقام أكبر من المصلحة فهو من باب التعاون على الإثم والعدوان. يقول العز ابن عبد السلام «كل تصرف جر فسادا أو دفع صلاحا فهو منهي عنه».[37] ويقول ابن القيم: «فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره».[38]

كما أنه يمكن هنا تفعيل النصوص العامة الداعية إلى العدل والقسط والإنصاف، إذ مقتضى ذلك ألا يتخذ المرء خيارًا يوقع ضررًا في الآخرين أكثر مما يستحقونه، ولكن هذا الأمر يعود تقديره كذلك إلى ميزان المصالح والمفاسد كما سبق.

---

37) العز ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: محمود الشنقيطي (بيروت، دار المعارف) ج2، ص75

38) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1991) ج3، ص12

متى تستحيل رغبة الانتقام واقعًا؟

من البدهي أنه لا يوجد تلازم بين الغضب والانتقام، فقد يغضب الإنسان من إساءة أو اعتداء وقع عليه، لكنه يتجاوز ذلك ولا يبادر بالانتقام، وهذا ما يجعل من المنطقي أن نتساءل: متى تستحيل الرغبة بالانتقام إلى واقع؟

قدم الباحث أوديد لوينهايم Oded Lowenheim ثلاثة معايير،[39] وهي:

- مستوى الشعور بالأذى.
- مستوى الإذلال الذي يتعرض له المتضرر.
- مستوى إضفاء الطابع المؤسسي على الانتقام.

والواقع أنه يمكن إضافة معيار رابع لها، وهو الشعور بالقدرة على الأذى وإلحاق العقاب، فلو كان المرء يعلم أن انتقامه لن يُشعر المنتقم منه بالعقاب فإنه سيفقد الحافز على الانتقام، وعليه فإنه يمكن أن نعيد صياغة معايير الانتقام كالآتي:

المعيار الأول: أن يكون الأذى كبيرًا.
المعيار الثاني: أن يقع التهكم من الطرف المؤذي.
المعيار الثالث: شعور المرء بأن الطرف المؤذي سيفلت من المحاسبة دون الانتقام.
المعيار الرابع: شعور المتضرر بأنه قادر على إلحاق العقاب بالمؤذي.

هذه المعايير الأربعة متى ما تحققت فإن الغالب أن الانتقام سيقع ويتحول من رغبة إلى ممارسة، ومتى ما اختلت أو اختل بعضها فإن الإقدام على الانتقام يتضاءل. ولنأخذ

39) Oded Löwenheim and Gadi Heimann, "Revenge in International Politics," *Security Studies*, 2008, 685–724.

مثالاً عمليًا على ذلك، فلو افترضنا مثلاً أن أوكرانيا قصفت موسكو، وكان الأذى كبيرًا، ثم تحكم الإعلام الأوكراني بقدرة روسيا وضعفها، وتحكم على ضحايا هذا القصف، فإن الانتقام هنا يصل إلى أقرب نقطة للواقع؛ أي إننا سنرجّح خيار الانتقام في سلوك الفاعل حتى لو كانت الكُلفة أكبر من المكسب.

وقد أشار الفيلسوف جاك دريدا إلى فكرة تبدو وكأنها معيار آخر يمكن إضافته إلى المعايير الأربعة السابقة، وهو عدم اعتذار الشخص المعتدي وطلبه الصفح ممن أوقع الأذى بهم. فقد ذكر دريدا أنه «لا يمكن الصفح إلا إن كان الصفح مطلوبًا بطريقة صريحة أو ضمنية»، وإلا إذا «اعترف بخطيئته وندم واتهم نفسه وهو يطلب الصفح».[40]

لا أدري إلى أي مدى يمكن عدُّ كلام دريدا دقيقًا، فربما يكون صحيحًا أن المرء لا يتجاوز إلا باعتذار، لكن لا يبدو صحيحًا أن المرء يتجاوز بالاعتذار، لا سيما في حال الانتقام العام الذي نبحثه في هذه الورقة.

بمعنى آخر: هل اعتذار الفرد الذي أوقع الضرر يحول دون وقوع الانتقام السياسي؟ لا يبدو ذلك واقعيًا؛ لأن هذا الاعتذار إما أن يكون قبل وقوع الخيار اللاعقلاني أو بعده، فإن كان بعده فلا ينفع بشيء، فقد وقعت الواقعة وانتهى الأمر، وإن كان قبله فهذا يتوقف على مدى تصديق الفاعل لخطاب الاعتذار. فلو افترضنا أن أردوغان اعتذر عن العلاقات التجارية مع إسرائيل بعد خسارة الانتخاب، فإن هذا ليس له أي معنى، كاعتراف المنهزم بهزيمته، وأما إذا اعتذر قبل الاستحقاق الانتخابي فقد يظن بعض الناس أنها مجرد مخادعة لكسب الأصوات، ولذلك يصعب القول إن وجود الاعتذار سيمنع الانتقام في مثل هذه الظروف.

40) جاك دريدا، الصفح، ترجمة مصطفى العارف (إيطاليا، منشورات المتوسط، ط1، 2018) ص31.

نماذج سياسية على الخيار اللاعقلاني

سوف نختار مثالين حديثين تجسّد فيهما الخيار اللاعقلاني؛ المثال الأول يتعلق بتصويت المسلمين لدونالد ترامب انتقامًا من موقف الحزب الديمقراطي من إبادة غزة، والمثال الثاني متعلق بعزوف بعض جمهور حزب العدالة والتنمية التركي عن التصويت في الانتخابات البلدية انتقامًا من موقفه من إبادة غزة كذلك. وسنحاول في هذين المثالين إثبات أمرين: الأول أنهما وقعا نتيجة خيار لاعقلاني، والثاني أن معايير الانتقام قد تحققت بشكل كامل في المثال الأول، وبشكل أغلبي في المثال الثاني.

• المثال الأول: تصويت المسلمين في أمريكا لدونالد ترامب

احتدم الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين مع اقتراب موعد الاقتراع في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2024، وكان قطبا الصراع كامالا هاريس عن الحزب الديمقراطي، ودونالد ترامب عن الحزب الجمهوري. ويصعب أن يجادل أحد في أن الخيار العقلاني بالنسبة للأقلية المسلمة في الولايات المتحدة هو التصويت لصالح مرشحة الحزب الديمقراطي كامالا هاريس، نظرًا لأجندة الحزب الديمقراطي الليبرالية، والتي تضفي أريحية للوجود الإسلامي في المجتمع الأمريكي، في حين كان المرشح الجمهوري دونالد ترامب يصرح مرارًا بموقفه المعادي للأجانب عمومًا وللإسلام والمسلمين على وجه الخصوص، وهو ما يجعله تهديدًا وجوديًا للمسلمين. فعلى سبيل المثال، تعهد ترامب في سبتمبر 2024، إبّان فعالية أقيمت لمكافحة معاداة السامية في واشنطن، لجمهوره من الناخبين بمنع إعادة توطين اللاجئين القادمين مما أسماه «المناطق الموبوءة بالإرهاب».[41]

41) Associated Press. “Trump Says He’ll Bring Back ‘Travel Ban.’” *Time*, September 19, 2024. https://time.com/7022828/trump-travel-ban-refugees-gaza/.

وليس خفيًا أن لترامب تاريخًا حافلاً فيما يتعلق بقانون حظر السفر المفروض على بلدان مسلمة، والذي كان قد فرضه في رئاسته الأولى، كما أنه تعهد لناخبيه في حملته الرئاسية لعام 2024 بأنّه سيعيد فرضه بشكل «أكبر من ذي قبل»؛ فقد خاطب جمهوره في ولاية آيوا في يوليو 2023 قائلًا: «لقد فرضنا في عهدنا تدقيقًا وحظرًا صارمًا على السفر لمنع الإرهابيين والجهاديين الإسلاميين المتطرفين من دخول بلادنا» مضيفًا «سنعيد حظر السفر بشكل أكبر وأقوى من ذي قبل...نحن لا نرغب بأشخاص يفجرون مراكز التسوق لدينا!».[42]

لكن إصرار الحزب الديمقراطي، لا سيما كامالا هاريس نفسها، على استمرار الدعم المطلق لإسرائيل في إبادتها ضد غزة أربك حسابات المسلمين، فقد سعى المسلمون للتواصل مع الحزب الديمقراطي ومد الجسور معه في سبيل تحسين الموقف من حرب غزة، لكن الحزب الديمقراطي كان عنيدًا في رفضه أي تردد تجاه دعم إسرائيل.

وقد تجلى ذلك في عدة مظاهر، منها أن الحزب الديمقراطي رفض السماح لأي متحدث باسم القضية الفلسطينية أن يعلو المنصة في الاجتماع السنوي للحزب، في حين سمح في الوقت نفسه لعائلات الأسرى الإسرائيليين أن تعلو المنصة وتلقي الخطابات. كما أن حملة كامالا هاريس أصرت على إخراج إحدى الشخصيات المسلمة من أحد التجمعات الانتخابية ورفضت حضوره، مع أنه كان داعمًا للديمقراطيين. وزاد الطين بلة ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في كلمته قبيل الانتخابات حين أعلن وقوفه المطلق مع إسرائيل، وشكك في أحقية الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية.

---

42) CBS News. "Trump Says He'd Bring Back 'Travel Ban' That's 'Even Bigger Than Before.'" July 7, 2023. https://www.cbsnews.com/news/trump-bring-back-travel-ban-muslim-countries/.

أمام هذا الموقف المتصاعد ضد القضية الفلسطينية وكل ما يمت لها بصلة، اختار كثير من المسلمين أن يقفوا ضد الحزب الديمقراطي بشكلٍ علني، إما من خلال البقاء على الحياد، وهو ما أعلنته لجنة العمل السياسي الأمريكية العربية، أو من خلال التصويت لصالح ترامب، كما فعل ذلك مسلمو ولاية ميشيغان الذين استضافهم ترامب في تجمعاته الانتخابية.

هنا نلحظ أن المسلمين ذهبوا إلى الخيار اللاعقلاني؛ فالمسلمون يدركون أن كامالا هاريس كانت سيئة كثيرًا في ملف غزة، لكنهم يدركون كذلك أن ترامب أسوأ منها بكثير، فإذا كانت مشكلة كامالا هاريس في تأييدها للإبادة في غزة، فإن ترامب كذلك يؤيدها ويدعمها، ويزيد على الديمقراطيين بدعمه الفاشية وكراهية الأقليات.

ولا يهم هنا ما سيقال عن عقلنة خيار التصويت لترامب، من أنه إثبات لحضور الصوت الإسلامي أو غير ذلك من الحجج؛ لأننا ذكرنا أن مهمة تحديد مدى عقلانية الفعل من عدمه سنحيله إلى الفاعل نفسه. وقد صرّح بعض المسلمين بأنه يدرك أن ترامب سيكون أسوأ، لكنه سيصوت له انتقامًا من تواطؤ الديمقراطيين في ملف غزة.[43] هنا يصرّح الفاعل بأنه تعمّد الإضرار بنفسه والذهاب لخيار غير عقلاني، وأن الدافع وراء ذلك ليس حسابات منطقية بقدر ما هي حالة من الانتقام والإنكاء.

وقد حاول الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في خطاباته للمسلمين أن يستثير فيهم روح الخيار العقلاني حين سعى لتذكيرهم بأن ترامب يمثل لهم تهديدًا وجوديًا، وأنه سوف يخرجهم من المجتمع الأمريكي، لكن لم يلتفت المسلمون إلى عقلانية الخيار لهيمنة منطق الانتقام على حساباتهم الانتخابية.

43) كان ذلك ضمن حوارات مباشرة أجراها الكاتب مع بعض قادة العمل الإسلامي في الولايات المتحدة، لا سيما في ولايتي مينيسوتا وكاليفورنيا.

ونلحظ هنا أن **معايير الانتقام الأربعة كلها متحققة** في هذه الحالة، أما معيار الأذى الكبير فقد تحقق بالتأييد المطلق لإبادة أهل غزة، وهذا أمر كان أثره كبيرًا جدًا على مشاعر المسلمين. وأما معيار التهكم فقد تحقق في سلوكيات شخصيتين: كامالا هاريس التي أسكتت الأصوات التي نادت بإيقاف إبادة غزة في أحد تجمعاتها الانتخابية، وأخرجت بعض الشخصيات المسلمة من أحد تجمعاتها الانتخابية. أما الشخصية الثانية فهي الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي تهكم على الحق الفلسطيني في الوجود في فلسطين، وتحديدًا في الضفة الغربية.

أما معيار الشعور بالإفلات من العقوبة فهذا واضح، إذ ليست كامالا هاريس بصدد أن تُحاسب على موقفها من الإبادة، لا سيما أن موقفها يتماشى مع المزاج السياسي الأمريكي عمومًا. أما معيار القدرة على إلحاق الأذى فهذا ما كان يأمله مسلمو أمريكا حين اختاروا عدم التصويت لكامالا هاريس، فقد كانوا يعتقدون أن أصواتهم قد تنجح في ترجيح كفة ترامب وبالتالي تتحقق معاقبة كامالا هاريس وإلحاق الأذى بها.

- **المثال الثاني: خسارة حزب العدالة والتنمية التركي بسبب الموقف من غزة**

في مايو 2024 تفاجأ الرئيس التركي أردوغان بخسارة حزبه الحاكم –حزب العدالة والتنمية – للانتخابات البلدية، فقد حصل على نسبة 35,5٪ في مقابل 37,8٪ لصالح حزب الشعب الجمهوري المعارض. ويعود أحد أسباب هذه الخسارة إلى أن بعض قواعده الانتخابية قد قاطعت الانتخابات احتجاجًا على موقف حزبه من حرب غزة، واستمرار حركة التجارة بين تركيا وإسرائيل؛ فقد أشار الرئيس التركيّ بأنّ الحزب قد تعرّض لهجمة جرّاء موقفه من الحرب على غزة قائلًا: «للأسف حتى في قضية مثل غزة التي بذلنا من

أجلها كل ما في وسعنا ودفعنا الثمن؛ فشلنا في صد الهجمات السياسية وإقناع بعض الدوائر بموقفنا...».[44]

يمكن هنا ملاحظة تعويل جمهور حزب العدالة والتنمية على الخيار اللاعقلاني، فقد كان من المتوقع أنهم يصوّتون لحزبهم حتى لا يأتي خصومهم، لكنهم اختاروا إيقاع الضرر على أنفسهم انتقامًا من موقف الحزب من قضية غزة. ونلحظ كذلك خطأ الرئيس أردوغان حين لم يأخذ الخيار اللاعقلاني بعين الاعتبار والحسبان، فقد ظن أنه مهما فعل من مساوئ فإن القاعدة الجماهيرية الإسلامية ستقف معه؛ لأن الخيار الآخر هو أن يأتي خصومه القوميون والذين سيكونون مناوئين للاتجاه الإسلامي، ولذلك كان التفكير العقلاني يقتضي التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية، لكن هذه الحسابات المنطقية لم تكن مجريات الواقع تسير وفقًا لها.

فيما يتعلق بتوافر معايير الانتقام الأربعة في الحالة التركية، فهي كلها متوافرة ما عدا معيار التهكم، فلم أسجل أي تصريح أو بيان من الرئيس التركي أو مسؤولي الحكومة التركية أو مسؤولي حزب العدالة والتنمية يتهكم على حالة الإبادة في غزة أو على المطالبات بفعل شيء تجاهها.

أما ما يتعلق بمعيار الأذى الكبير فلا شك أن قضية غزة قضية كبيرة عند الحاضنة الإسلامية التركية، وتصريح أردوغان الآنف يعبّر عن ذلك. وأما معيار الشعور بأن المنتقم

---

44) ينظر: وحدة الدراسات السياسية. الانتخابات البلدية التركية: هل تمثل نقطة تحول في المشهد السياسي؟ (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان/ أبريل 2024).
https//:www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/turkish-local-elections-do-they-represent-a-political-turning-point.aspx

منه سيُفلت من العقاب فهو بالتأكيد ما سيفترضه الناخب حين يمنح صوته لحزب العدالة والتنمية فينجح في الحزب ويفلت بذلك من العقوبة على موقفه من قضية غزة. وأما ما يتعلق بمعيار القدرة على إيقاع الضرر فهذا هو الافتراض الطبيعي الذي يمتلكه أي ناخب تجاه عملية التصويت.

خاتمة

عالجت هذه الورقة هيمنة مفهوم الخيار العقلاني على تفسيرات السلوك السياسي، لا بغرض تقويض أصالته، بل للكشف عن محدوديته، وأن النقد الذي توجّه له لم يحاسبه على احتكار العقلانية نفسها، بل على احتكار تفسير العقلانية بالتفسير الاقتصادي. وعلى أرضيةٍ نفسية – فلسفية اقترحت الورقة «الخيار اللاعقلاني» مفهومًا تفسيريًا مكمِّلاً للخيار العقلاني، تُبيّن كيف يمكن للفاعل– فرداً كان أو جماعة أو دولة– أن ينحرف عن منطق تعظيم المنافع وتقليل المكاسب تحت تأثير دوافع نفسية طارئة، وفي مقدمتها منطق الانتقام السياسي.

واستعرضت الورقة مفهوم الانتقام، وميّزت بين الانتقام العقلاني وغير العقلاني، فالأول يكون ضرره في حسابات الفاعل أقل من المكسب، والثاني بعكس ذلك. وحددت الورقة دافع الانتقام بما يسمى «الغيظ»، ووضعت أربعة معايير بموجبها يتم ترجيح وقوع فعل الانتقام. كما تحدثت الورقة عن موقف الإسلام من الانتقام، ووصلت إلى أنه لا يمنعه، لكنه يعقلنه.

وسعت هذه الورقة لاستحضار مثالين تطبيقيين يجسدان منطق الخيار اللاعقلاني، وهما: تصويت شريحة من المسلمين لدونالد ترامب، وامتناع قطاع من جمهور حزب العدالة والتنمية التركي عن التصويت لصالح الحزب؛ بيّنت الورقة أمرين مترابطين: الأول، أنّ الحدثين تضمّنا اختيارات غير عقلانية بحسب مصالح الفاعلين المباشرة؛ والثاني، أنّ شروط الانتقام السياسي توافرت بوضوح في الحالة الأولى وإلى حدٍ كبير في الحالة الثانية، وذلك

على نحوٍ يفسّر وجود نزعة لردّ الفعل والانتصار الرمزيّ على حساب حسابات (المنفعة–التكلفة) الخالصة. بذلك يتضح أنّ «اللاعقلانية» سلوك طبيعي لا ينقض العقلانية، بل يتحدى احتكارها لمشهد الفعل السياسي ولتفسيرات الباحثين. وعليه، يمكن التأكيد أنّ توسيع عدسة التفسير ليشمل الاختيار اللاعقلاني لا يثري الحقل السياسي فحسب، بل يقرّبه أيضًا من تعقيدات الحسابات الإنسانية في الاجتماع السياسي.

المصادر باللغة العربيّة

1. الأصفهاني، الراغب. الذريعة إلى مكارم الشريعة، الجزء الأول، تحقيق أبو اليزيد أبو زيد العجمي، القاهرة: دار السلام، 2007.
2. ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1991
3. ابن عاشور، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية، 1984
4. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت، دار المعرفة.
5. باتريك، ديفيد. علم النفس السياسي. ترجمة ياسمين حداد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. دان، تيم وآخرون. نظريات العلاقات الدولية بين التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ط1، 2016
7. العز ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: محمود الشنقيطي (بيروت، دار المعارف).
8. السرخسي، المبسوط (بيروت، دار المعرفة، د.ط، د.ت).
9. سميث، آدم. ثروة الأمم، تقديم وتحرير د. جمال عبدالشافي، مصر: وكالة الصحافة العربية، 2021. ص22-21.
10. كونت، أوغست. دروس في الفلسفة الوضعية، ترجمة نبيل أبو صعب، دمشق: دار الفرقد، ط1، 2020، ج4.
11. ميل، جون ستيوارت. استعباد النساء، تحرير ياسر شعبان (القاهرة: دار كنوز، ط1، 2019).
12. ميل، جون ستيوارت. النفعية، ترجمة سعاد شاهرلي حرار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. هوبز، توماس. اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، (بيروت: دار الفارابي، 2011).
14. هيوم، ديفيد. مبحث في الفاهمة البشرية، ترجمة موسى وهبة، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2008.
15. وحدة الدراسات السياسية. الانتخابات البلدية التركية: هل تمثل نقطة تحول في المشهد السياسي؟ (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان/ أبريل 2024).
https//:www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/turkish-local-elections-do-they-represent-a-political-turning-point.aspx

المصادر باللغة الإنجليزيّة

1. Arrow, Kenneth J. “Methodological Individualism and Social Knowledge.” *The American Economic Review* 84, no. 2 (1994): 1–9. http://www.jstor.org/stable/2117792.

2. Associated Press. “Trump Says He’ll Bring Back ‘Travel Ban.’” Time, September 19, 2024. https://time.com/7022828/trump-travel-ban-refugees-gaza/.

3. Bellido, Francisco J. “The Interdisciplinary Research Programme of Methodological Individualism: Back to Its Foundations.” *Journal of Philosophical Economics* Volume XVII, no. Articles (November 21, 2024). https://doi.org/10.46298/jpe.13056

4. Buchanan, James M., and Gordon Tullock. *The calculus of consent, logical foundations of constitutional democracy*, 1962.

5. Campbell, Angus, et al. *The American Voter*. New York: J. Wiley & Sons, 1960.

6. CBS News. “Trump Says He’d Bring Back ‘Travel Ban’ That’s ‘Even Bigger Than Before.’” July 7, 2023. https://www.cbsnews.com/news/trump-bring-back-travel-ban-muslim-countries/.

7. Cox, Robert W. “Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory.” *Millennium: Journal of International Studies* 10, no. 2 (June 1981): 126–55. https://doi.org/10.1177/03058298810100020501

8. Downs, Anthony. “An Economic Theory of Political Action in a Democracy.” *Journal of Political Economy* 65, no. 2 (April 1957): 135–50. https://doi.org/10.1086/257897.

9. Durkheim, E. *The Rules of Sociological Method*. Translated by W.D. Halls, The Free Press. 1982.

10. Elster, Jon. “Social Norms and Economic Theory.” *Journal of Economic Perspectives* 3, no. 4 (November 1, 1989): 99–117. https://doi.org/10.1257/jep.3.4.99

11. Friedman, Milton. “The Methodology of Positive Economics.” Essay. In *Essays in Positive Economics* , 3–43. The University of Chicago press, 1953.

12. Hollis, Martin, and Steve Smith. *Explaining and understanding international*

relations. Oxford: Clarendon Press : Oxford University Press, 2009.

13. Janis, Irving L. *Victims of groupthink; a psychological study of foreign-policy decisions and fiascoes by Irving L. Janis*. Boston: Houghton, Mifflin, 1972.

14. Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics: New Edition*. REV-Revised. Princeton University Press, 1976. https://doi.org/10.2307/j.ctvc77bx3.

15. Johnston, Alastair Iain. "Thinking about Strategic Culture." *International Security* 19, no. 4 (1995): 32–64. https://doi.org/10.2307/2539119.

16. Kahler, Miles. "Rationality in International Relations." *International Organization* 52, no. 4 (1998): 919–41. https://doi.org/10.1162/002081898550680

17. Keohane, Robert O. "International Institutions: Two Approaches." *International Organization*, May 15, 2017, 171–88. https://doi.org/10.4324/9781315251981-7

18. Keohane, Robert Owen. *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton, N.J: Princeton University Press, 1984.

19. Kier, Elizabeth. "Culture and Military Doctrine: France between the Wars." *International Security* 19, no. 4 (1995): 65–93. https://doi.org/10.2307/2539120.

20. Löwenheim, Oded, and Gadi Heimann. "Revenge in International Politics." *Security Studies*, 2008, 685–724.

21. Martín, Álvaro. "Reflecting on Rational Choice Theory." *Journal of Economics & Management Research*, December 31, 2021, 1–3. https://doi.org/10.47363/jesmr/2021(2)145

22. Mintz, Alex, and Karl DeRouen Jr. "Biases in Decision Making." Chapter. In *Understanding Foreign Policy Decision Making*, 38–54. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

23. Mintz, Alex, and Karl DeRouen Jr. "Biases in Decision Making." Chapter. In *Understanding Foreign Policy Decision Making*, 38–54. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

24. Ogu, Michael I. "Rational Choice Theory : Assumptions , Strenghts , and Greatest Weaknesses in Application Outside the Western Milieu Context." *Nigerian Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review* 1, no. 3 (February 2013): 90–99. https://doi.org/10.12816/0003628